مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية

اسم المقال: أثر الإنفاق الحكومي عل النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995 – 2013م)
اسم الكاتب: د. عمر محمود أبو عيدة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1624
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 23:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995-2013م) *

د. عمر محمود أبو عيدة **

* تاريخ التسليم: 3/ 9/ 2014م، تاريخ القبول: 29/ 10/ 2014م.
** أستاذ الاقتصاد المشارك/ ورئيس قسم الاقتصاد/ كلية العلوم الإدارية والاقتصادية/ فرع طولكرم/ جامعة القدس المفتوحة.

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي المقيس بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013) ، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على المنهج الإحصائي الوصفي لتحليل وبيان تطور الإنفاق الحكومي الفلسطيني والناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تم الاعتماد على التحليل القياسي لتحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، حيث اُستخدمت البيانات الرسمية الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني والمنشورة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث وجود علاقة سببية موجبة تتجه من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى الإنفاق الحكومي بأنواعه الإجمالية، والجارية، والتطويرية، ومن جهة أخرى أثبتت النتائج القياسية وجود علاقة إيجابية تتجه من الإنفاق الحكومي بشقية الإجمالي والجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين لم تثبت العلاقة السببية بين النفقات الحكومية التطويرية والنمو الاقتصادي. وتأكيداً لهذه النتائج التطبيقية فقد أثبت التحليل القياسي أيضا وجود علاقة ارتباط موجبة عند مستوى معنوية 1% لكل من الإنفاق الحكومي الإجمالي والإنفاق الحكومي الجاري مع الناتج المحلي الإجمالي، في حين لم تثبت معنوية النفقات الحكومية التطويرية في علاقتها وارتباطها مع الناتج المحلي الإجمالي. وفي ضوء هذه النتائج قدِّمت مجموعة من المقترحات والتوصيات التي من شأنها أن ترفع من كفاءة الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

كلمات مفاتحية: الإنفاق الحكومي، والنمو الاقتصادي، والنفقات الحكومية الجارية، النفقات الحكومية التطويرية

The Impact of Government Expenditure on Economic Growth in the Palestinian Territories: An Econometric Study During The Period of 1995-2013

Abstract:

The aim of this research is to determine the causal relationship between government expenditure and economic growth measured by the real GDP during the period (1995- 2013) in the Palestinian territories. To achieve this goal the research adopted a descriptive statistical approach to analyze the development of the government expenditure and the real GDP in Palestine. The researcher also adopted various econometric models to study the impact of the government expenditure on economic growth. The official data which has been published by the Palestinian Central Bureau of Statistics was used to perform the econometric. Many empirical results were found, but the most important ones are: there is a positive casual relationship between the real GDP and the total current and developmental expenditure of the government. On the other hand, there is a positive casual relationship between both the total expenditure and the current expenditure with the real GDP. The empirical result does not prove the same result regarding the developmental expenditure. To confirm the mentioned empirical, the results of the econometric tests show a statistical significance at 1% level between both the total expenditure and the current expenditure with the real growth of the GDP. On the contrary, relationship between the developmental expenditure and economic growth does not gain any statistical significance. Finally, several recommendations were proposed which would raise the efficiency of the government expenditure in achieving economic growth in the Palestinian territories.

Kew Words: *government expenditure, economic growth, government current expenditure, government developmental expenditure.*

1. مقدمة:

يعتمد الاقتصاد الفلسطيني على نظام السوق والانفتاح إلى الخارج، حيث عمدت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها على نظام السوق الذي تحدد فيه قوى الطلب والعرض المعطيات الأساسية التي تتمثل بالأسعار، والاستثمار، والتجارة الداخلية والخارجية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1998) . وعلى الجانب الآخر فإن السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال المالية العامة وأدواتها تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية مثل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومحاربة البطالة والتضخم، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار، وإعادة الاعمار، وتحقيق التنمية، وتوفير فرص العمل، ورفع مستوى معيشة الطبقات ذات الدخل المنخفض، ومحاربة الفقر، والتقليل من التباين في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع. وتحقيقا لهذه الأهداف فقد نهجت السلطة الوطنية الفلسطينية سياسة الإنفاق الحكومي من أجل بناء الاقتصاد الفلسطيني وإعادة هيكلته بصورة تلبي طموحات التنمية، وعليه فإن النفقات العامة الفلسطينية التي تنفقها السلطة الفلسطينية سواء على جانب النفقات الجارية أم النفقات التطويرية تميزت بالارتفاع والتزايد منذ نشأة السلطة عام 1994. وبناءً على ما تقدم فإن أداء الإنفاق الحكومي الفلسطيني يعدُّ متغيراً حاسماً في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية الفلسطينية، كما يعدُّ سبباً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي.

1.1 مشكلة البحث:

إن تطور الأوضاع الاقتصادية وما رافقه من تعدد الأزمات الاقتصادية أدى إلى ضرورة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وعدم الالتزام بمبدأ الحياد، وقد تعمق التدخل الحكومي وأصبح أكثر حدة على وجه الخصوص بعد انتشار الأفكار التي جاء بها كينز عام 1936. وهذا التدخل اتسع ليتعدى هدف المحافظة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأصبح يرمي إلى تحقيق معدلات معقولة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فإن العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي قد شكلت محور جدل وبحث عبر العقود الماضية بين الاقتصاديين والباحثين، فمنهم من رأى أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ومنهم من أثبت العكس، أي أن الإنفاق الحكومي هو الذي يسبب النمو الاقتصادي، ولذلك فإن مشكلة هذا البحث تكمن في اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وكذلك اختبار أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

2.1 أهمية البحث وهدفه:

تكمن أهمية هذا البحث في اختبار مدى أثر الإنفاق الحكومي الذي تقوم به السلطة الفلسطينية على النشاط الاقتصادي في ظل التطورات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني. فنتيجة لهذه الظروف المتغيرة باستمرار وغير المستقرة أصبح دور السلطة الإنفاقي أكثر اتساعاً وعمقاً من أجل تحسين الظروف المعيشية لمختلف فئات الشعب الفلسطيني، وعليه فإن الإنفاق الحكومي الفلسطيني أصبح يعد محركاً مهماً للنمو الاقتصادي الذي يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي إذا ما وجه بصورة صحيحة. **وبناءً على ذلك يمكن تحديد أهداف البحث كما يأتي:**

- تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي المقيس بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- تحديد أثر الإنفاق الحكومي الإجمالي على النمو الاقتصادي.
- تحديد أثر كل من النفقات الجارية والنفقات التطويرية على النمو الاقتصادي.
- تقديم المقترحات والتوصيات التي من شأنها أن تساهم في التوظيف الأمثل للإنفاق الحكومي.

3.1 فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية رئيسة مفادها أن الإنفاق الحكومي يساهم في تحقيق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي النمو الاقتصادي، **وسوف تتحقق هذه الفرضية من خلال اختبار الفرضيات الفرعية الآتية:**

- هناك علاقة سببية موجبة بين الإنفاق الحكومي بأنواعه والناتج المحلي الإجمالي.
- هناك أثر ايجابي للإنفاق الحكومي الإجمالي على الناتج المحلي الإجمالي.
- هناك أثر ايجابي للإنفاق الحكومي الجاري على الناتج المحلي الإجمالي.
- هناك أثر ايجابي للإنفاق الحكومي التطويري على الناتج المحلي الإجمالي.

4.1 منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الإحصائي الوصفي لتحليل وبيان تطور الإنفاق الحكومي الفلسطيني والناتج المحلي الإجمالي، وكذلك اعتمد البحث على المنهج التحليلي القياسي

من خلال بناء نموذج قياسي يفسر أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، حيث اُستخدمت البيانات الرسمية الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني والمنشورة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الفترة 1995–2013 بالأسعار الثابتة، التي حُلِّلت باستخدام برنامج (SPSS) .

1 .5 حدود البحث:

يتحدد البحث بدراسة وتحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وكذلك أثر الإنفاق الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية على النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية الممتدة بين الأعوام 1995–2013.

1 .6 هيكل البحث:

لتحقيق الأهداف التي حددت للبحث واختبار فرضياته، **قسم البحث إلى الفقرات الرئيسية الآتية**:

1. المقدمة.
2. الإطار النظري.
3. الدراسات السابقة.
4. تطور الإنفاق الحكومي الفلسطيني والناتج المحلي الإجمالي.
5. النموذج القياسي.
6. تحليل ومناقشة النتائج.
7. المستخلص والتوصيات.

2. الإطار النظري:

تعرف النفقة العامة على أنها: «مبلغ من المال تقوم الحكومة بإنفاقه من خلال مؤسساتها المختلفة بهدف تحقيق النفع العام» (شامية والخطيب، 1991، ص 43) ، فقد أدت الأزمات التي تعرضت لها الدول الرأسمالية والقائمة على عدم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي إلى سقوط مبدأ الحياد (Lazes Fair System) أو الدولة الحارسة الذي نادى به أدم سميث، حيث تحول دور الدولة من فكرة الدولة الحارسة إلى فكرة الدولة المتدخلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومع هذا التغير في دور الدولة، تطورت

مهمات الدولة الإنفاقية وتوَّسعت لتتعدى الوظائف التقليدية، وتأخذ شكل التأثير على حجم الناتج المحلي، وتوزيعه، وتحقيق مستويات عالية من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع كافة. إن تطور دور الدولة يبرر بكل وضوح ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي في جميع البلدان بغض النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي وفلسفتها الاقتصادية والسياسية.

يرجع علماء الاقتصاد ظاهرة ازدياد النفقات العامة إلى مجموعة من الأسباب الظاهرية والحقيقية، فعلى مستوى الأسباب الظاهرية هناك أسباب تتعلق بانخفاض قيمة النقود والتضخم واختلاف الطرق المحاسبية التي تتبعها الدولة في حساب النفقات العامة وتسجيلها. وأما على مستوى الأسباب الحقيقية فزيادة الدخل القومي وكذلك دخل الفرد تؤدي إلى ازدياد اقتطاعات الدولة الأمر الذي ينعكس على النفقات العامة بالزيادة، وكذلك هناك الأسباب الإدارية المتمثلة في تضخيم الأجهزة الإدارية والوزارات للدولة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، الأمر الذي يترتب عليه زيادة في النفقات الحكومية. بالإضافة إلى ذلك هناك أسباب اجتماعية وسياسية تحتم على الدولة الإنفاق على هذه الخدمات في مجالات عدة كالضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية، والتعليم، وكذلك نشر مبادئ الديمقراطية، والأمور الحربية والعسكرية، كما أن زيادة عدد السكان تحتم أيضا على الدولة زيادة نفقاتها من أجل الحفاظ على مستوى الخدمات والرقي بها. أضف إلى كل ذلك، فإن معظم الدول في العصر الحديث أصبحت تلجأ إلى الاقتراض لتمويل العديد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والنتيجة تكون حتما زيادة النفقات العامة.

يشير الفكر الاقتصادي المتعلق بنماذج الاقتصاد الكلي (Macroeconomic Models) إلى وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي (Government Expend – ture) والناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product (GDP)) ، وقد حظيت هذه العلاقة باهتمام الباحثين وخبراء الاقتصاد عبر العقود الماضية، حيث إن هناك جدلاً شديداً وقوياً قائماً حول طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي. يستند هذا الجدل القائم على الأفكار الاقتصادية التابعة لمدرستين رئيسيتين، فقد قدمت أفكار المدرسة الأولى (الكلاسيكية) من قبل الاقتصادي الألماني فاجنر (Wagner) عام 1892، وقدمت أفكار المدرسة الثانية (الكينزية) من قبل الاقتصادي الانجليزي كينز (Keynes) في أعقاب الكساد العظيم الذي ساد خلال الفترة (1929–1933) ، **وفيما يأتي تحليل نظري مختصر لهذين الاتجاهين الفكريين.**

1. قانون فاجنر (Wagner's law) : يعدُّ الاقتصادي الألماني آرثر فاجنر أول من شخص العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وقد عرفت هذه العلاقة بقانون فاجنر حيث " أسماه قانون التوسع المستمر للنشاط الحكومي"، هذا القانون يفيد بأن الإنفاق الحكومي ينمو باستمرار سواءً في حجمه المطلق أو النسبي بسبب التطور الحاصل في المجتمع، **وعليه فإن الحاجة إلى زيادة النفقات العامة للدولة يعود إلى ثلاثة أسباب حددّها فاجنر نفسه وهي: (Bird,1971)**

- **الأول**: زيادة معدلات التصنيع والتحضر تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات العامة، ومن ثم التوسع في الإنفاق الحكومي من أجل ضمان كفاءة الأداء الاقتصادي.

- **الثاني**: يزداد الإنفاق الحكومي بسبب نتائج التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى التوسع في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية.

- **الثالث**: التدخل الحكومي لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية.

إن قانون فاجنر القائم على دعم فرضية وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي يدعم نظرية اقتصاد جانب الطلب، حيث يدعو أنصار هذه النظرية إلى التدخل الحكومي الفعّال في الاقتصاد من خلال الإنفاق الحكومي وتوفير المال من أجل تحفيز الطلب على السلع والخدمات، وضمان تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الاتجاه يتناقض مع نظرية جانب العرض في المالية العامة، حيث يعدُّ أنصار هذه النظرية أن الإنفاق الحكومي يشوه النمو من خلال التسبب في زيادة مستوى الأسعار والتضخم. ويعبر قانون فاجنر عن علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الدول التي هي في المراحل المبكرة للتنمية، ولقد تم تبني هذه الفكرة من قبل ريتشارد بيرد (R. Bird) عام 1971، حيث أكد أن قانون فاجنر يعمل في ظل شروط ارتفاع نصيب الفرد من الدخل، والتغير التكنولوجي، والتحول الديمقراطي وتوسيع المشاركة السياسية. (Henrekson ،1993)

يشير مضمون هذا القانون إلى أن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، فالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي حتماً إلى اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى مضاعفة الإنفاق الحكومي، وإلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من

النمو الاقتصادي، وهو ما يقتضيه قانون فاجنر. إن الزيادة في الإنفاق الحكومي يبرره الدور الذي تؤديه الحكومة في المجتمع، إذ تنفذ الحكومة أنواعاً مختلفة من الأنشطة، كتوفير بيئة ملائمة لحقوق الملكية، كحوافز للمنافسة، ومنع الاحتكار، وضمان القوانين، وتمويل الأنشطة الاجتماعية، إضافة إلى نفقات الدفاع الوطني وإدارة البيئة، هذا إلى جانب تدخل الحكومي في الاقتصاد من أجل تصحيح التفاوت الناجم عن نظام السوق والتخفيف من ظاهرة الفقر وإعادة توزيع الدخل والثروة.

إن نهج الكلاسيكية في تفسير نمو الإنفاق الحكومي هو فرضية فاجنر، الذي يستند على علاقة موجبة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، إذ يعد الإنفاق العام متغيراً داخلياً (endogenous) ودالة في النمو الاقتصادي

2. الفرضية الكينزية: شكلت مساهمات كينز التي جاءت في أعقاب الأزمة الاقتصادية الحادة التي سادت النظام الرأسمالي منحى جديداً ومنعطفاً كبيراً في الفكر الاقتصادي، لقد اعتقد كينز أن المشكلة لا تكمن في جانب العرض الكلي التي اهتمت بها النظريات والقوانين السابقة، بل تكمن في جانب الطلب الكلي، لذا كانت وجهة النظر الكينزية، قد أعطت أهمية فائقة للإنفاق الحكومي، وكان الهدف الرئيس هو زيادة الطلب الفعّال. (Nelson & Plosser،1984) ، فقد وجدوا في تزايد الإنفاق الحكومي الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية لخلق الشروط الضرورية لتحقيق معدلات النمو المثالية في الآجل الطويل (Optimal Growth Rate) .

وقد أوجد كينز علاقة بين زيادة الإنفاق ونمو الدخل القومي من خلال آلية المضاعف (Multiplier) الذي يوضح أثر الإنفاق الاستثماري على زيادة الدخل القومي عبر قدرته على خلق دخول فردية جديدة، ومن ثم زيادة القوة الشرائية، ومفهوم المضاعف في كل النماذج الكينزية يستند على الميزة الخاصة للإنفاق العام، لذا فإن الإنفاق العام في أدب النمو وفقاً لهذه الفرضية يعامل كمتغير خارجي (Exogenous) يسبب النمو في الدخل القومي، ويعدُّ من أكثر نماذج الاقتصاد الكلي الذي يمكن أن يؤثر على النمو والتنمية (المرجع السابق) . وعليه فإن نظرية الطلب الفعّال التي جاء بها كينز أكدت الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي لاسيما في مرحلة مبكرة من التنمية، وأداة مهمة متاحة للحكومات لتحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستخدام، لذا فإنه يفترض أن سببية العلاقة تمتد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي كما تقترحه سياسات التوجه الكينزي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدراسة الحالية سوف تعتمد على النموذج الكينزي في اختبار أثر الإنفاق الحكومي بأنواعه على النمو الاقتصادي المقيس بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وترك منهجية وقانون فاجنر إلى دراسات مستقبلية قادمة.

3. الدراسات السابقة:

يفتقر الأدب الاقتصادي المتوافر على مستوى الدراسات الفلسطينية إلى الدراسات التي تتناول تحليل العلاقة بين الإنفاق العام للسلطة الوطنية الفلسطينية والنمو الاقتصادي، ولكن هناك بعض الدراسات التي تناولت تحليل أداء الإنفاق للسلطة الفلسطينية من وجهات نظر مختلفة.فهناك على سبيل المثال لا الحصر دراسة (الجعفري والعارضة، 2002) التي حَلَّلت السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة العامة، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة التركيز على الإنفاق الاستثماري حتى تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي، وبالتالي سد الفجوة في الموازنة العامة. وهناك دراسة (رجب، 2011) التي تناولت تحليل أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في فلسطين، وقد بينت أن النفقات الجارية وصافي الإقراض تسيطر على مناحي الإنفاق العام بحيث تشكل ما نسبته 95% من إجمالي النفقات العامة عام 2008.وهناك أيضا دراسة (قباجة، 2012) التي تناولت مسألة الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية التجربة التاريخية والأفاق المستقبلية، وقد ناقشت الحلول العملية الممكنة لتعزيز الاعتماد على الذات، وترشيد الإنفاق العام خاصة في مجال الإنفاق الجاري.

دراسة (**عبد النبي، 2012**) ، بعنوان الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية –2010 2000 فقد هدفت الدراسة إلى تقديم عرض وتحليل العلاقة القائمة بين النفقات في الموازنة العامة والوضع الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية. استخدم الباحث في التحليل، المنهج الوصفي حيث دُرست الفترة منذ 2000 لإظهار الآثار الاقتصادية والاجتماعية في الموازنة العامة الفلسطينية، كما استخدم الباحث المنهج القياسي لاختبار العلاقة بين الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية والجوانب الاقتصادية والاجتماعية.توصلت الدراسة إلى وجود اهتمام لدى السلطة الفلسطينية بقطاع الخدمات الاجتماعية في السنوات الأخيرة، يرافقه تقصير في مخصصات قطاع التنمية الاقتصادية، علمًا بأن الاهتمام بالجوانب الاجتماعية كأولوية كان على حساب الجانب الاقتصادي، كما أن الزيادة في حجم النفقات الاجتماعية والاقتصادية ينتج عنه زيادة في معدل التضخم وتخفيض نسب الفقر ويساعد في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.ومن أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة توزيع النفقات العامة على أساس وظيفي، وترشيد الإنفاق العام، والعمل

على خلق ظروف اقتصادية وسياسية تحفز على الاستثمار، وإيلاء حصة النفقات التطويرية وقطاع التنمية الاقتصادية مزيدًا من الاهتمام في الموازنة العامة الفلسطينية، حيث إن الإمكانية متوافرة حال تقليص نسبة النفقات المخصصة لقطاع الأمن.

أما على مستوى الدول العربية والنامية فهناك العديد من الدراسات التطبيقية الحديثة التي تناولت تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وفي هذا الجزء من البحث سوف يتم التركيز على الدراسات التطبيقية الحديثة على النحو الآتي:

دراسة (**بري، 2001**) التي هدفت إلى تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي، وبصفة خاصة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي، والناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية، وتحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي، ومعرفة مدى إنتاجية هذا الإنفاق، استخدمت الدراسة نموذجاً يتسنى من خلاله اختبار قانون « بارو» الذي ينص على أن قيمة الإنفاق الحكومي تكون عند الحد الأمثل عندما تكون قيمة الإنتاجية الحدية لهذا الإنفاق مساوية للواحد الصحيح.وقد أوضحت النتائج التي تم التوصل إليها أن الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية يعدّ منتجاً، حيث إن قيمة الإنتاجية الحدية لهذا الإنفاق موجبة (3.387) ، والإنفاق الحكومي أكبر مما ينبغي حيث إن قيمة الإنتاجية الحدية لهذا الإنفاق أقل من الواحد الصحيح، كما حددت الدراسة أن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي هو 29% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مقاربة لمتوسط الحجم الأمثل العالمي التي تبلغ 23% حسب التقديرات المتوافرة في الأدب الاقتصادي.وأضاف (الحقباني، 2004) دراسة أخرى تناولت الحالة السعودية حيث تم من خلالها اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية باستخدام طريقة التكامل المشترك خلال الفترة من 1969 إلى 2000.وقد توصلت الدراسة إلى إثبات وجود علاقة مستقرة في الأجل الطويل بين الناتج القومي الحقيقي كمقياس للنمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي الحقيقي، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاهين بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وبين الناتج المحلي الإجمالي النفطي والإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية.

دراسة (**العمر، 2010**) فقد هدفت إلى التعرف إلى أثر مكونات الإنفاق العام على الناتج المحلي غير النفطي ومكوناته بدولة الكويت، وذلك باستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة (1970–2004) ، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة الانحدار التلقائي للكمية الموجهة (VAR) ، حيث تشير النتائج إلى أن للإنفاق الاستهلاكي أثراً إيجابياً على إجمالي الناتج غير النفطي وقطاعي الزراعة والخدمات وأثراً سلبياً على القطاع الصناعي، في حين أن للإنفاق الاستثماري أثراً إيجابياً على إجمالي الناتج غير النفطي وقطاعي الصناعة

والخدمات وأثر سلبي على القطاع الزراعي، وأخيرا فإن للإنفاق التحويلي أثراً إيجابياً على القطاع الزراعي وأثراً سلبياً على إجمالي الناتج غير النفطي وقطاعي الصناعة والخدمات، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن أثر هذه المكونات يتزايد مع مرور الزمن وبدرجات متفاوتة، وهذه النتائج في مجملها تشير إلى الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري على سلوك الناتج المحلي غير النفطي مقابل أثر عكسي للإنفاق التحويلي، وهذا بدوره قد يكون مؤشراً على غياب أثر المزاحمة وانعكاساً لغياب الضرائب كمصدر لتمويل الإنفاق العام ودليلاً على أهمية الإنفاق العام، الاستهلاكي والاستثماري، كمصدر رئيس لتحريك النشاط الاقتصادي بدولة الكويت.

دراسة (**المزروعي، 2010**) ، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الفترة بين (1990–2009) ، استخدم الباحث كلاً من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التحليلي الكمي.ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمليون درهم يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 240 مليون درهم، كما بينت الدراسة أن الإنفاق العام يؤثر إيجاباً بالناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 1%، كما أثبت التحليل وجود علاقة معنوية بين الإنفاق الحكومي ومكونات الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 1%.

دراسة (**داغر، 2010**) ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية والنمو الاقتصادي، وتحديد أثر الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية في ليبيا خلال الفترة (1970–2004) .استخدمت الدراسة نموذج سببية جرانجر لتحديد العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، وقد بين الاختبار وجود علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي ومشروعات البنية التحتية، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن السياسة المالية الليبية لم تفلح في تحديد أولوية الإنفاق على مشروعات البنية التحتية على الرغم من أن قطاعات النقل والكهرباء والمياه والغاز احتلت مكانه اقتصادية مهمة في ليبيا، لكن كان مستوى الإنفاق على هذين القطاعين أقل بنسبة 45% من الإنفاق على الإسكان، بالتالي أدى هذا إلى انخفاض العائد الاقتصادي الناتج من هذه القطاعات، وبالتالي إلى التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك التأثير على مستويات الاستهلاك والإنتاج، مما خلق نوعاً من الخلل في توجيه الموارد الاقتصادية نحو النمو الاقتصادي.

دراسة (**الغالبي، 2011**) ، تناولت تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة (1975–2010) في الأجلين القصير والطويل،

واختبار الأطروحات النظرية المفسرة للعلاقة بين هذين المتغيرين، استخدمت الدراسة فرضية فاجنر (Wagner's law) ، حيث بينت النتائج أن هناك علاقة سببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، في حين هناك علاقة سببية موجبه تتجه من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في ظل المقترح الكينزي، في هذه الدراسة استخدمت الأساليب القياسية الحديثة كاختبارات استقرار السلاسل الزمنية، والتكامل المشترك بطريقة انجل – جرانجر ونموذج تصحيح الخطأ وسببية جرانجر.أوضحت نتائج الاختبارات أن الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي يتصفان بخاصية الجذور الوحدوية، وأنهما على علاقة تكاملية مشتركة، وتشير النتائج الإحصائية للنموذج وجود دلائل على أن هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل تتجه من الناتج الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة.

دراسة (**ادريوش و عبد القادر، 2012**) حيث هدفت إلى إثبات صحة قانون فاجنر في الجزائر، وقد فحصت العلاقة بين الإنفاق الحكومي العام والنمو الاقتصادي على نطاق واسع في المساهمات الاقتصادية التجريبية.وتناولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل للحالة الجزائرية خلال الفترة (1970–2009) .استخدمت الدراسة نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) وباستخدام منهج الحدود، و كذلك اختبار تودا ياما موتو الموسع، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي وحجم الإنفاق الحكومي في أربعة إصدارات تعكس الإطار النظري لقانون فانجر وتدعمه.كما أظهر تحليل المدى الطويل أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي كبير و معنوي على حجم الإنفاق الحكومي، وعليه توصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة مفادها أن قانون فاجنر صالح لتفسير علاقة النمو الاقتصادي بحجم الإنفاق الحكومي في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى أن السياسات ذات الآثار الكينزية في الجزائر من حيث التوسع في الإنفاق الحكومي كأداة للرفع من معدّلات النمو في الاقتصاد لم تظهر أي فعالية.

وعلى مستوى الدراسات الأجنبية هناك دراسات عديدة وكثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الدراسات التطبيقية الآتية:

دراسة **(Shenggen & Rao, 2003)** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في 43 دولة نامية من دول أسيا، وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية خلال الفترة (1980–1998) ، وقد أوضحت النتائج أن للإنفاق الحكومي أثراً على النمو الاقتصادي في هذه الدول، ولكن هذا الأثر يختلف من منطقة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر، فقد دلت النتائج على أنه في أفريقيا كان للإنفاق الحكومي في مجال

الزراعة والصحة خاصة أثر إيجابي في تعزيز النمو الاقتصادي، كما بين التحليل أن للإنفاق الحكومي على الزراعة، والتعليم، والدفاع أثراً ايجابياً على النمو الاقتصادي في أسيا، وفي أمريكا اللاتينية كان الإنفاق الحكومي يتركز على قطاع الصحة، وكان له أثر إيجابي على النمو أيضا.ومن أجل تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي أوصت الدراسة بضرورة إعادة تخصيص الإنفاق الحكومي بين القطاعات.

دراسة **(Ergun & Tuck, 2006)** هدفت إلى اختبار العلاقة السببية بين الدخل القومي والإنفاق الحكومي من خلال اختبار فرضية فاجنر، حيث طبقت الدراسة على خمسة بلدان هي: أندونيسيا، وماليزيا، وسنغافورة، والفلبين، وتايلند.توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها عدم وجود علاقة سببية تمتد من الدخل الحقيقي للفرد للإنفاق الحكومي في هذه الدول باستثناء الفلبين، وهذا يعني أن الإنفاق الحكومي لا يؤدي دوراً مهماً في تعزيز النمو الاقتصادي في هذه البلدان باستثناء الفلبين.

دراسة **(Turan & Huseyin ,2009)** هدفت لبيان العلاقة بين الانفاق العام مع نمو الدخل وعجز الموازنة للإيرادات الحكومية للاقتصاد التركي للفترة (1950–2004) ، استخدمت الدراسة تقنيات الاقتصاد القياسي لتحليل العلاقات الاقتصادية طويلة المدى، حيث أظهرت النتائج أن السببية بين الإنفاق الحكومي والدخل القومي هي ثنائية الاتجاه.

دراسة **(Afzal & Qaisar, 2010)** تناولت طبيعة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لاختبار فرضية فاجنر لكل من غامبيا، ونيجيريا وغانا، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى انه لا وجود للسببية بين المتغيرين في كلا الاتجاهين.

دراسة **(Al Bataineh, 2012)** هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990–2010) في الأردن، استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية وأخضعتها إلى تقنيات التحليل القياسي، وخلصت إلى وجود علاقة إيجابية للإنفاق العام الإجمالي على النمو الاقتصادي بشكل يتوافق والنظرية الكينزية.

دراسة **(Sugata et al ,2013)** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة وتركيب الإنفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي في عدد من الولايات الهندية، وقد قسمت الدراسة الإنفاق العام إلى أنواع عدة هي: الرواتب والأجور التقاعدية وإعانة دفع الفائدة على الاقتراض على الخدمات الايرادية، كذلك الانفاق الرأسمالي على الجانب الآخر الذي يشمل الاستثمار في مجال الري والطاقة والطرق والاتصالات والسكك الحديدية، وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الجاري له تأثير سلبي على النمو، في حين أن الإنفاق الرأسمالي له تأثير

إيجابي، وكذلك بينت النتائج أيضا الأثر الإيجابي للإنفاق العام على البنية التحتية على النمو الاقتصادي.

دراسة **(Chipaumira et al, 2014)** وتناولت تحليل العلاقة السببية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا، حيث قامت باختبار مدى صلاحية النظرية الكينزية والكلاسيكية للاقتصاد الكلي للعلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.استخدمت الدراسة البيانات الفصلية للفترة (1990–2010) ، وقامت بتطبيق كل من اختبار جرانجر (Granger) وجوهانسن (Johansen) ، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج معاكسة للنظرية الكينزية، حيث أثبت التحليل وجود علاقة سببية سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وهو ما لا يتسق مع النظرية الكينزية للاقتصاد الكلي التي توضح أن هناك تأثيراً إيجابياً للإنفاق الحكومي على الإنتاج القومي.فقد أثبت التحليل أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% في جنوب أفريقيا يؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة 6.5%، وأرجع الباحث ذلك إلى عدم كفاءة برامج الحكومة الانفاقية في جنوب أفريقيا، وأوصى بضرورة إعادة هيكلة الإنفاق من أجل أن يتوافق مع الهدف الكلي للنمو الاقتصادي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من هذا العرض للدراسات السابقة أمور عدة من أهمها أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي احتلت أهمية بالغة، وقد تعددت الدراسات التي بحثت في اتجاه هذه العلاقة وقوتها وتنوعت في مختلف الدول، كما أن الدراسات السابقة تؤكد بكل وضوح أن هناك جدلاً واسعاً بين الباحثين والمهتمين ذلك أن بعض الدراسات أثبتت وجود علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وبعضها الآخر أثبت العكس، بينما وجدنا رأياً آخر لم يتوصل إلى إثبات هذه العلاقة بكلا الاتجاهين.كذلك يتضح من الدراسة المكتبية التي قام بها الباحث عدم وجود دراسات حلَّلت هذه العلاقة على مستوى الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي تكتسب الدراسة الحالية أصالة وأهمية خاصة تمكنها من المساهمة في الإضافة العلمية في هذا المجال، الأمر الذي يعتبر سبباً كافياً لدراسة أثر الإنفاق الحكومي بأنواعه على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

4. تطور الإنفاق الحكومي الفلسطيني والناتج المحلي الإجمالي:

توضح البيانات الإحصائية المدرجة في الجدول رقم (1) تطور الإنفاق الحكومي بأنواعه والناتج الملحي الإجمالي خلال الفترة (1994–2013) .

الجدول (1)

تطور الإنفاق الحكومي والناتج الملحي الإجمالي خلال الفترة (1994-2013) بالأسعار الثابتة

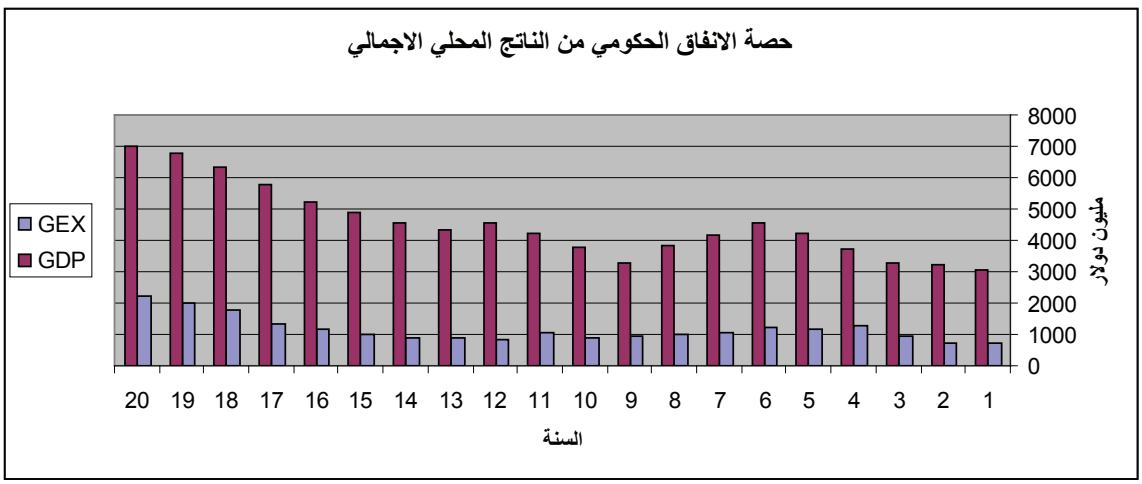
السنة	الناتج المحلي الإجمالي GDP	الإنفاق الحكومي الجاري	النفقات الحكومية التطويرية	إجمالي الإنفاق الحكومي	نسبة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق الإجمالي	نسبة النفقات التطويرية إلى الإنفاق الإجمالي	نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي إلى الناتج المحلي
1994	3,038.40	528	180	708	0.75	0.25	0.23
1995	3,212.40	525.3	190	715.3	0.73	0.27	0.22
1996	3,292.80	735.9	192	927.9	0.79	0.21	0.28
1997	3,744.00	862	500	1362	0.63	0.37	0.36
1998	4,197.70	838	520	1358	0.62	0.38	0.32
1999	4,534.90	937	474	1411	0.66	0.34	0.31
2000	4,146.70	1,199	469	1,668	0.72	0.28	0.40
2001	3,810.80	1,095	340	1,435	0.76	0.24	0.38
2002	3,301.40	994	252	1,246	0.80	0.20	0.38
2003	3,800.50	1,240	395	1,635	0.76	0.24	0.43
2004	4,198.40	1,528	423	1,951	0.78	0.22	0.46
2005	4,559.50	1,994	287	2,281	0.87	0.13	0.50
2006	4,322.30	1,426	281	1,707	0.84	0.16	0.39
2007	4,554.10	2,567	310	2,877	0.89	0.11	0.63
2008	4,878.30	3,273	237	3,510	0.93	0.07	0.72
2009	5,239.30	2,920	267	3,187	0.92	0.08	0.61
2010	5,754.30	2,983	275.1	3,258	0.92	0.08	0.57
2011	6,323.00	2,952	296	3,248	0.91	0.09	0.51
2012	6,797.30	2,973	373.50	3,346.50	0.89	0.11	0.49
2013	6,979.60	2,995	463.30	3,458.30	0.87	0.13	0.50

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نشرات مختلفة

تشير البيانات الإحصائية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني قد تطور وسجل نمواً خلال فترة الدراسة من ما يزيد عن 3 مليار دولار عام 1994 ليصل قرابة 7 مليار

دولار عام 2013.كما أن البيانات توضح أيضا نمو الإنفاق الحكومي الفلسطيني وتطوره بشقيه الجاري والتطويري من 708 مليون دولار عام 1994 لتصل إلى أكثر من 3.4 مليار دولار عام 2013، هذا مع العلم أن هذا النمو والتطور في الإنفاق العام كان عرضة للتقلّب والتذبذب خلال فترة الدراسة، وذلك لأسباب تتعلق بالظروف السياسية والاقتصادية التي تحيط بالاقتصاد الفلسطيني، وبالوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.فالسنوات الأولى لنشأة السلطة الفلسطينية شهدت انفراجاً في أداء السلطة المالي بسبب تدفق أموال المساعدات والمنح من الدول المانحة التي كان هدفها تثبيت السلطة الفلسطينية وإنجاح عملية السلام، خاصة خلال الفترة التي امتدت من عام 1994 إلى عام 2000، وأعقب ذلك تراجع في أداء الاقتصاد الفلسطيني بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي عصفت بالأراضي الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى ليعاود الاقتصاد الفلسطيني أداءه المتنامي ما بعد عام 2006 حتى عام 2013، وذلك يتضح من خلال تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي خلال تلك الفترة.

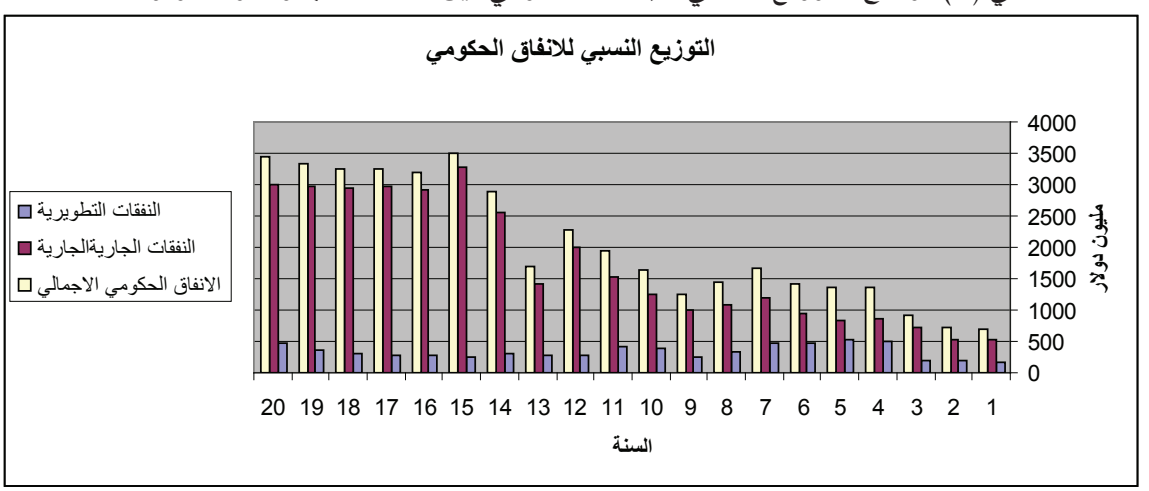
أما على صعيد حصة الإنفاق الحكومي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي، فتشير البيانات الإحصائية إلى أن حصة الإنفاق الحكومي من الناتج تراوحت بين 22% و 72% خلال فترة الدراسة، وهذه النسب تعدُّ مرتفعة مقارنة بالاقتصاديات الصغيرة والنامية، ويمكن توضيح حصة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي من خلال الشكل البياني (1)



أما فيما يخص التوزيع النسبي للإنفاق الحكومي على كل من جانبي الإنفاق الجاري والتطويري، فتشير البيانات الإحصائية المدرجة في الجدول (1) إلى زيادة حصة الإنفاق

الجاري من الإنفاق الحكومي الإجمالي حيث وصلت هذه النسبة في أقصاها إلى 93% في عام 2008 وبقيت أكثر من 90% في الأعوام التي تلت، وسجلت ما نسبته 89% في عام 2013.وعلى الجانب الأخر فقد كان نصيب الإنفاق الجاري من الإنفاق الحكومي الإجمالي في أدناه 62% في عام 1998 لينمو بعد ذلك ويصل إلى معدلات مرتفعة في السنوات العشر الأخيرة.

وفي المقابل فإن الإنفاق الحكومي التطويري تميز بانخفاض حصته من إجمالي الإنفاق، حيث سجلت الإحصاءات معدلات مرتفعة في بداية فترة الدراسة لتصل إلى ما يقارب 38% عام 1998، ثم بدأ هذا التطور بالتراجع في الأعوام التي تلت، حيث بلغ 7% فقط في عام 2006، وأقل من 11% في الأعوام ما بين 2007 و 2012، والشكل البياني (2) يوضح التوزيع النسبي للإنفاق الحكومي بين النفقات الجارية والتطويرية.



5. النموذج القياسي:

بالاعتماد على الإطار النظري والدراسات السابقة التطبيقية التي تناولت علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في دول مختلفة، **فقد صُمِّم نموذج قياسي يتألف من ثلاثة أقسام رئيسية وهي:**

1. اختبار استقرار البيانات وسكونها من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

2. اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي من خلال تطبيق اختبار سببية جرانجر (Granger Causality Test) .

3. اختبار أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من خلال تطبيق تقنية الانحدار المتعدد وفقا لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)

وفيما يأتي توصيف لهذه الاختبارات القياسية:

1.5 اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) :

من خلال اختبار جذر الوحدة يُختبر استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات البحث، وبالرغم من تعدد الاختبارات القياسية التي يمكن من خلالها التأكد من سكون البيانات واستقرارها فسيطَّبق اختبار ديكي- فولر المطور (Dickey and Fuller) ، ويمكن إجراء هذا الاختبار من خلال تطبيق المعادلة الآتية: (Gujarati،1995،p 718)

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \partial Y_{t-1} + U_t \quad \ldots\ldots(1)$$

حيث (Δ) تمثل الفرق الأول للسلسلة الزمنية (Y_t) وتختبر فرضية العدم (H_0) ، أي أن المعلمة ($\delta = 0$) أي تكون السلسلة تتميز بوجود جذر الوحدة، وبالتالي تعاني البيانات من عدم الاستقرار والسكون.وفي المقابل يمكن اختبار الفرضية البديلة (H_1) عندما تكون المعلمة ($\delta \neq 0$) ، أي تكون السلسلة ساكنة، وبالتالي يمكن التأكد بأن البيانات مستقرة وساكنة، ولا تعاني من مشكلة عدم الاستقرار.

2.5 اختبار سببية جرانجر (Granger Causality Test) :

يقوم هذا الاختبار على تطبيق العلاقة الآتية: ((Gujarati،1995،pp620

$$GDP_t = \sum_{i=1}^{n} \alpha_i GDP_{t-i} + \sum_{t-1}^{n} \beta_i GEX_{t-i} + u_{1t} \quad \ldots\ldots(2)$$

$$GEX_t = \sum_{i=1}^{n} \lambda_i GEX_{t-i} + \sum_{t-1}^{n} \delta_i GDP_{t-i} + u_{2t} \quad \ldots\ldots(3)$$

حيث: GDP_t: تمثل الناتج المحلي الإجمالي، GEX_t: الإنفاق الحكومي

3.5 الانحدار المتعدد (Multi Regression) :

يمكن تحديد المتغيرات المستقلة التي تؤثر على المتغير التابع (النمو الاقتصادي (GDP)) ، وعليه فإن مستوى النمو الاقتصادي يمكن أن يعرف على أنه دالة في الإنفاق

الحكومي (GEX) كما هو مبين من المعادلة رقم (4) :

$$GDP = F(GEX).....(4)$$

وبتقسيم الإنفاق الحكومي إلى نفقات جارية ونفقات تطويرية فتصبح الدالة كما يأتي:

$$GDP = F(CGEX, DGEX).....(5)$$

حيث (CGEX) تمثل النفقات الحكومية الجارية، بينما تمثل (DGEX) النفقات الحكومية التطويرية.وبإضافة إجمالي الإنفاق الحكومي (GGEX) كتغير مستقل ثالث إلى الدالة فتصبح:

$$GDP = F(CGEX, DGEX, GGEX).....(6)$$

وبتحويل الدالة رقم (6) إلى صيغة خطية فإن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي سوف تختبر من خلال دالة الانحدار الخطي التي تأخذ الشكل الآتي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 CGEX_t + \beta_2 DGEX_t + \beta_3 GGEX_t + \varepsilon_t.....(7)$$

$\beta_0, \beta_4, \beta_3, \beta_2, \beta_1$ معلمات النموذج، ε_t : حد الخطأ

ويتوقع من هذا النموذج أن تكون علاقة الإنفاق الحكومي بأنواعه الثلاث الجاري والتطويري والإجمالي مع الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي طردية، كما يتوقع أن تكون معلمات النموذج غير مساوية للصفر أي:

$$\beta_3 \neq 0, \beta_2 \neq 0, \beta_1 \neq 0, \beta_0 \neq 0,$$

6. تحليل ومناقشة النتائج:

1.6 نتائج اختبار سكون البيانات واستقرارها (جذر الوحدة) :

بما أن معظم بيانات السلاسل الزمنية تتصف بعدم الاستقرار، فإنه من الضروري إجراء اختبار استقرار البيانات وذلك لتجنب الحصول على نتائج زائفة، ومن أجل ذلك أجرى الباحث اختبار ديكي- فولر المطور (Augmented Dickey- Fuller) ، والجدول (2) يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول (2)

نتائج اختبار استقرار البيانات

Variable	Tc	Tt	No of Lag	Stationary Level
GDP	0.385	3.85 -	1	*%5
GGEX	0.192 -	2.24 -	1	*%5
CGEX	0.207 -	4.15 -	1	*%5
DGEX	0.047 -	2.97 -	1	*%5
GDP	0.006 -	3.85 -	2	*%5
GGEX	0.353 -	2.24 -	2	*%5
CGEX	0.279 -	4.15 -	2	*%5
DGEX	0.281 -	2.97 -	2	*%5

يتضح من نتائج اختبار استقرار البيانات (ADF) أن جميع بيانات متغيرات النموذج كانت مستقرة عند مستوى معنوية 5% سواء عند تخلف زمني بفترة واحدة أم فترتين، وعليه يمكن بكل وضوح رفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تفيد بعدم سكون بيانات السلاسل الزمنية وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تفيد بأن البيانات ساكنة وتخلو من مشكلة عدم الاستقرار، وبالتالي تصلح لتطبيق طريقة المربعات الصغرى.

2.6 نتائج اختبار سببية جرانجر (Granger Causality Test) :

قبل إجراء تحليل الانحدار المتعدد لا بد من التأكد من وجود علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي بأنواعه والنمو الاقتصادي، ومن أجل تحقيق هذا الغرض فقد أجري اختبار جرانجر (Granger Causality Test) لتحديد العلاقة السببية بين متغيرات النموذج، حيث يفيد هذا الاختبار بأنه يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0: X not Cause Y) إذا كانت الاحتمالية أقل من 10% عندها يتم الأخذ بالفرضية البديلة أي، (H_1: X Cause Y) ، والجدول رقم (3) يبين النتائج الإحصائية لهذا الاختبار.

الجدول (3)

نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية

Decision	Probability	F- Statistics	Null Hypothesis
رفض	0.000**	6.54	GGEX لا تسبب النمو الاقتصادي (GDP)

Decision	Probability	F- Statistics	Null Hypothesis
رفض	0.033*	3.94	GDP لا تسبب الإنفاق الحكومي الإجمالي (GGEX)
رفض	0.000**	6.67	CGEX لا تسبب النمو الاقتصادي (GDP)
رفض	0.000**	6.14	GDP لا تسبب الإنفاق الحكومي الجاري (CGEX)
رفض	0.037*	4.45	DGEX لا تسبب النمو الاقتصادي (GDP)
قبول	0.442	1.77	GDP لا تسبب الإنفاق الحكومي التطويري (DGEX)

** دالة عند مستوى معنوية 1%، * عند مستوى معنوية 5%

تبين نتائج اختبار السببية بكل وضوح رفض فرضية العدم باستثناء الحالة الأخيرة وعليه يأخذ بالفرضية البديلة التي تفيد بوجود علاقة سببية متبادلة بين متغيرات النموذج، ويمكن مناقشة هذه النتائج على النحو الأتي:

- هناك علاقة إيجابية باتجاهين بين الإنفاق الحكومي الإجمالي (GGEX) للسلطة الوطنية الفلسطينية والنمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) ، حيث إن زيادة الإنفاق الحكومي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح.تبدو هذه النتيجة منطقية في الحالة الفلسطينية لأن الإنفاق الحكومي يشكل نسبة لا بأس بها من الطلب المحلي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ومن جهة أخرى فإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تعني أن الحكومة تستطيع أن تجني إيرادات عامة بشكل أكبر، والنتيجة تنعكس على زيادة الإنفاق الحكومي الإجمالي، وعليه فإن الإنفاق الحكومي يبقى من المتغيرات المهمة والأساسية بالنسبة إلى الناتج المحلي الفلسطيني.وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع العديد من النتائج التطبيقية التي توصلت إليها الدراسات السابقة كدراسة (الحقباني، 2004) ، ودراسة (الغالبي، 2011) ، وكذلك دراسة (Turan & Hyseyin،2009) .كما جاءت معارضة أيضا لبعض الدراسات مثل دراسة (Ergune & tuch، 2006) .

- أثبت اختبار السببية وجود علاقة موجبة باتجاهين بين الإنفاق الحكومي الجاري (GGEX) والنمو الاقتصاد (GDP) ، حيث كانت هذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية 1%، مما يؤكد الدور الكبير الذي تؤديه النفقات الجارية في تحريك عجلة الاقتصاد الفلسطيني والمساهمة في زيادة الناتج المحلي، ومن جهة أخرى، فإنه كلما زاد الناتج المحلي، كلما زادت النفقات الجارية، وهذا يعود بالطبع إلى أن جزءاً من هذا الناتج يتحول إلى خزينة الدولة بأشكال مختلفة نتيجة زيادة النشاط الاقتصادي.ويمكن تبرير هذه

النتيجة بان النفقات الجارية تستحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق الحكومي كما بينا في الأجزاء السابقة من هذا البحث.علما بأن هذه النتيجة تتوافق مع تلك التي توصل إليها كل من (المزروعي، 2010) وكذلك (ادريوش وعبد القادر، 2012)

- وجود علاقة إيجابية أحادية الجانب بين النفقات الحكومية التطويرية (DGEX) باتجاه الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عند مستوى معنوية 5%، حيث إن زيادة الإنفاق الحكومي التطويري يؤدي إلى زياد الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة تعدُّ منطقية، ذلك أن المشاريع التطويرية التي تُموَّل من خلال الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية تساهم في رفع الناتج المحلي، كون العديد من مدخلات الإنتاج تُشترى من السوق المحلي وكذلك تشغيل وتوظيف الأيدي العاملة المحلية كل ذلك يساهم في التأثير الإيجابي على الناتج المحلي.بينما لم تثبت النتائج العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والنفقات الحكومية التطويرية، ويمكن تبرير ذلك بان النفقات التطويرية يتموَّل بشكل أساسي من الدول المانحة، وأموال المساعدات والمنح الخارجية وليس من الدخل المحلي.

3.6 نتائج اختبار الانحدار المتعدد (Multi Regression) :

بعد التأكد من استقرار البيانات تم تقدير أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي باستخدام الانحدار المتعدد (Multi Regression) بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) ، حيث أجريت العديد من الاختبارات الإحصائية كاختبار (t) واختبار (F) و معامل التحديد (R^2) ، واختبار دوربن- واطسون (DW) ، والجدول (4) يبين النتائج الإحصائية لهذه الاختبارات.

الجدول (4)

النتائج الإحصائية لاختبار الانحدار المتعدد

Variables	Valueβ	T Statistics	Sig
Constant	1548.2	2.999	**0.009
GGEX	1.06	8.257	**0.000
CGEX	0.993	6.59	**0.000
DGEX	2.326	1.998	0.063
F Statistics	35.05		**0.000
$R^2 = 0.814$		$\overline{R}^2 = 0.791$	

Variables	Valueβ	T Statistics	Sig
D.W=	0.873		

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، ⁎⁎ دالة عند مستوى معنوية 1%

تشير البيانات الخاصة بالمعادلة (7) إلى وجود دلالات إحصائية ذات معنوية للمتغيرات المستقلة التي استخدمت في هذا النموذج، وقد أثبت التحليل صحة المعلمات الخاصة بالمتغيرات المستقلة وإشاراتها عند مستوى معنوية 5%، حيث كانت النتائج على النحو الآتي:

♦ أثبت التحليل أن زيادة الإنفاق الحكومي الإجمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي الحقيقي بنسبة 1.06%، كما أن قيمة (t) لمتغير الإنفاق الحكومي الإجمالي (GGEX) كانت دالة أيضا عند مستوى 1% حيث بلغت قيمة (8.257××) (t) ، الأمر الذي يؤكد الأثر الإيجابي الذي تؤديه النفقات العامة الإجمالية في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الفلسطيني.هذه النتيجة جاءت متوافقة مع تلك التي أجريت في الأردن من قبل (AlBataineh، 2012) و (العمر، 2010) في الكويت و (Shenggen&Roa،2013) في الهند، وجاءت أيضا مغايرة لتلك النتائج التي توصلت إليها دراسة كل من (Turan & Hyseyin،2009) و (Sugata etal،2013)

♦ تشير النتائج الإحصائية إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين الإنفاق الحكومي الجاري (CGEX) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، حيث أن زيادة النفقات الجارية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي النمو الاقتصادي بمقدار 0.99%.كما أن اختبار (t) يؤكد هذه النتيجة حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لهذا المتغير (6.59××) ، الأمر الذي يؤكد دلالاتها الإحصائية عند مستوى معنوية 1%.

♦ أما فيما يخص النفقات الحكومية التطويرية (DGEX) ، فقد جاءت إشارتها موجبة لتؤكد العلاقة الطردية بين هذا النوع من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة معلمة هذا المتغير (2.326) ، وهذا يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي التطويري بوحدة واحدة قادر على زيادة الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد عن وحدتين. ولكن هذه النتيجة لم تؤكد من خلال اختبار (t) حيث كانت قيمة (t) المحسوبة متدنية (1.998) ، ولم تصل إلى حد المعنوية الإحصائية.

♦ أظهرت النتائج ثقة عالية، حيث بلغ معامل التحديد (0.814) (R^2) ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذا النموذج قادرة على تفسير 81% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي) ، الأمر الذي يؤكد نتائج هذا النموذج المقدر ويزيد الثقة فيه، لا سيما أن معامل التحديد المعدل ($\overline{R}^2$) كانت قيمته مقاربة جداً لمعامل التحديد الأساسي (R^2) الذي بلغ (0.79) .

♦ بينت النتائج مستوى كبيراً من الثقة في النموذج القياسي المقدر ككل حيث كانت قيمة (F) المحسوبة (××35.05) التي تحمل دلالة معنوية عند مستوى 1%، مما يؤكد صحة نتائج الانحدار المقدر ككل ويعزز الثقة فيه.

♦ ومن أجل التأكد من خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي أجري اختبار دوربن واطسون حيث بلغت قيمة هذا المؤشر 0.873، وهذه القيمة تعدُّ اقل من القيمة الجدولية العليا عند K = 3 و n=19 ومستوى معنوية α =0.05 والبالغة (d_u=1.685) وأقل من القيمة المعيارية (4–d_u=2.315) ، مما يثبت فرضية العدم التي تفيد بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبيانات، وذلك بسبب وقوع قيمة معامل D.W في منطقة القرار الحاسم أو المؤكد.

7. المستخلص والتوصيات:

أثبتت نتائج التحليل القياسي أن هناك علاقة سببية موجبة متجهة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى الإنفاق الحكومي بأنواعه الإجمالية والجارية والتطويرية، الأمر الذي يتفق مع قانون فاجنر (Wagner›s law) الذي اختص بتفسير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي.هذا يعني أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى الإنفاق الحكومي، والى زيادة الموارد المالية المتاحة لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من النمو الاقتصادي وهو ما يقتضيه قانون فاجنر.ومن جهة أخرى أثبتت النتائج القياسية وجود علاقة إيجابية تتجه من الإنفاق الحكومي بشقية الإجمالي والجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يتوافق والنموذج الكينزي في تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي.وهذا بدوره يعني أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يستخدم أداةً مهمة في تحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، بمعنى أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وتأكيداً لهذه النتائج التطبيقية، فقد أثبت التحليل القياسي أيضا وجود علاقة ارتباط موجبة عند مستوى معنوية 1% لكل من الإنفاق الحكومي الإجمالي والإنفاق

الحكومي الجاري مع الناتج المحلي الإجمالي، في حين لم تثبت معنوية النفقات الحكومية التطويرية في علاقتها وارتباطها مع الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن وجود قصور في الإنفاق الحكومي التطويري سواء في الحجم أم في النوعية، الأمر الذي يجعل أثره على النمو الاقتصادي محدوداً، وغير مؤكد وموضع شك.**وفي ضوء هذه النتائج يمكن تقديم المقترحات والتوصيات الآتية**:

1. يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلاً بسياستها المالية القيام بإعادة النظر في سياسة النفقات الحكومية التطويرية، والعمل على زيادة حجم هذه النفقات من جهة، وتوجيهها من جهة أخرى لتعمل على تحفيز القطاعات الاقتصادية الرئيسة المسببة للنمو الاقتصادي بشكل يجعل هذا النوع من الإنفاق أداة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي.

2. هناك ضرورة لمواصلة الإصلاحات المالية من حيث الترشيد والتوظيف والتوجيه بشكل يرفع من كفاءة الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والتطويري، وذلك من أجل تعزيز صمود الاقتصاد الفلسطيني ودعم آفاق النمو فيه.

3. يجب على السياسة المالية الفلسطينية مواصلة البحث عن مصادر التمويل الحكومي، وخاصة الذاتية منها من أجل تقليل آثار التقلبات الخارجية على الاقتصاد الفلسطيني.

4. يجب أن يكون هناك تعزيز وانسجام بين السياستين المالية والنقدية، وذلك بهدف مواصلة دعم الاستثمار وتشجيعه وخلق الفرص المؤاتية له واحتواء الضغوط التضخمية التي تتسبب بها النفقات الحكومية.

5. وأخيرا بالرغم من النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث فإن هناك حاجة إلى المزيد من البحث في هذا المجال.

المصادر والمراجع:

أولاً ـ المراجع العربية:

1. ادريوش، دحماني محمد و عبد القادر، ناصور، (2012) ، » النمو الاقتصادي و اتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL "، مجلة الاقتصاد و المناجمنت– منشورات كلية العلوم الاقتصادية و التسيير– جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، العدد 11، ص 1-23.
2. بري، زين العابدين، (2001) ، "العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1970-1998) "، مجلة جامعة الملك عبد العزيز– الاقتصاد والإدارة، المجلد 15، العدد2، ص 49.
3. الجعفري، محمود والعارضة، ناصر (2002) ، السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة ،معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، رام الله، فلسطين.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية السنوية بالأسعار الثابتة (سنة الأساس (2004) ، رام الله، فلسطين.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متغيرات الحسابات القومية الرئيسية للأعوام 1994-2012 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس (2004) ، رام الله، فلسطين.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات المالية العامة الفلسطينية، 1994-2012 بالأسعار الثابتة والجارية سنة الأساس (2004) ، رام الله، فلسطين.
7. الحاقبني، مفرج، (2004) ، » اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية»، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد: 31، العدد: 1، ص 180-188
8. داغر، علي، (2010) ، »الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا منهج السببية «، مجلة بحوث اقتصادية عربية ،العدد 51.
9. رجب، محمد كمال حسين، (2011) ، »اثر السياسة الانفاقية في التضخم في فلسطين»، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
10. شامية، احمد زهير و الخطيب، خالد، (1991) "المالية العامة" دار زهران للنشر، عمان، الأردن.

11. العمر، حسين علي، (2010) ، " أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي بدولة الكويت»، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، العلوم الإنسانية والإدارية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول .

12. الغالبي، كريم سالم حسين، (2011) ، " الإنفاق الحكومي واختبار قانون فانجر (Wagner›s law) في العراق للمدة (1975-2010) تحليل قياسي"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الخامس والعشرون، ص 29-52.

13. قباجة، احمد، (2012) ، الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية –التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.

14. عبد النبي، جمال سليم، (2012) ، " الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية 2000-2010"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

15. المزروعي، علي سيف علي (2010) ، "أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي (دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة للفترة (1990-2009) "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – الاقتصاد، العدد1.

16. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2011، 2012، 2013) ، «المراقب الاقتصادي والاجتماعي» العدد 26، 27، 28 تشرين أول، رام الله.

17. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (1998) ، خطة التنمية الفلسطينية 1999-2003، السلطة الوطنية الفلسطينية، يونيو، رام الله.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية:

1. *Afzal, Mohammad & Qaisar, abbas (2010) , "Wagner›s law in Pakistan; another look" , academic journals , vol. 2 (1) , Islamabad, Pakistan.*
2. *Al Bataineh, Ibrahem Mohamed, (2012) ," THE IMPACT OF GOVERNMENT EXPENDITURES ON ECONOMIC GROWTH IN JORDAN" INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS, Institute of Interdisciplinary Business Research, VOL 4, NO 6.*
3. *Bird. R. M. (1 97 1) «. Wagner law of Expanding state», Public Finamce,Vol. 26,No. l. ppl- 2*

4. *C. Nelson and C. plosser, «Trend and Random walk in Macroeconomic Time series: some Evidence and Implication. »Journal of Money Economics , Vil. 10 ,1984 pp. 139- 141.*
5. *Chipaumira, G. Hlanganipaingirande, Mangena ,Yowukai Rusua, (2014) . "The Impact Of Government Spending On Economic Growth: Case OF South Africa (1990- 2010) ,Mediterranean Journal of Social Science, Rome, Italy, Journey.*
6. *Ergun, Dogan & Tuck, Tang, (2006) , "Government expend And National Income: Causality Test For Five South East Asian Countries", international Business and Economics Research Journal —V. 5. N. I 05Malaysia.*
7. *Gujarati, Damodar N. (1995) , Basic Econometrics, 3rd ed, McGraw-Hill, Inc, Henrekson. M. (1993) , Wagner's law A. Spurious relationship? Public Finance, 406- 415 New York*
8. *Shenggen, fan & Rao, Neeth. (2003) . "Public Spending in Developing Countries Trends, Determination and Impact", International Food policy Research Institute ,USA,Washington, February.*
9. *Sugata, Marjit. Sasmal, Joydeb & Sasmal, Ritwik, (2013) ,"Distributive Politics Of Public Expenditure and Economic Growth: Experience From Indian States , Journal of Social Science ,Vol 2, No 1.*
10. *Turan, Yay & Huseyin, Tasten, (2009) , "Growth of public Expenditure Turkey During The 1950 — 2004, An Econometric Analysis", Romaine journal of Economic Forecasting- 4.*